

بحار الأنوار

[245] نثبت الصفات لتنبية الخلق على اتصافه بها على وجه لا يستلزم النقص كما تقول: عالم لا كعلم العلماء، قادر لا كقدرة القادرين. وإنما قال: لتنبية إشارة إلى أنه لا يمكن تعقل كنه صفاته تعالى، ثم بين عليه السلام ذلك بقوله: فكل ما في الخلق الخ. ثم استدل عليه السلام بعدم جريان الحركة والسكون عليه بوجه: الأول: أنه تعالى أجراهما على خلقه وأحدثهما فيهم فكيف يجريان فيه، بناء على ما مر مرارا من أنه تعالى لا يتصف بخلق ولا يستكمل به؟ واستدل عليه بعضهم بأن المؤثر واجب التقدم بالوجود على الاثر فذلك الاثر إما أن يكون معتبرا في صفات الكمال فيلزم أن يكون تعالى باعتبار ما هو موجد له ومؤثر فيه ناقصا بذاته، مستكملا بذلك الاثر، والنقص عليه محال، وإن لم يكن معتبرا في صفات كماله فله الكمال المطلق بدون ذلك الاثر فكان إثباته له نقصا في حقه لان الزيادة على الكمال المطلق نقصان، وهو عليه تعالى محال، أو لانه لو جريا عليه لم ينفك أحدهما عنه فيدل على حدوثه كما استدل المتكلمون على حدوث الاجسام بذلك، والاول أظهر لفظا. ومعنى الثاني: أنه يلزم أن تكون ذاته متفاوتة متغيرة بأن يكون تارة متحركا، واخرى ساكنا، والواجب لا يكون محلا للحوادث والتغيرات، لرجوع التغير فيها إلى الذات. الثالث: أنه يلزم ان يكون ذاته وكنهه متجزيا إما لان الحركة من لوازم الجسم، أو لان الحركة بأنواعها إنما تكون في شئ يكون فيه ما بالقوة وما بالفعل، أو لانه يستلزم شركته مع الممكنات فيلزم تركبه مما به الاشتراك وما به الامتياز. وأما قوله عليه السلام: ولا تمنع إلى قوله: غير المبروء كالتعليل لما سبق. قوله عليه السلام: ولو حد له وراء أي لو قيل: إن له وراء وخلفا فيكون له أمام أيضا فيكون منقسما إلى شيئين ولو وهما فيلزم التجزي كما مر، ثم بين عليه السلام أنه لا يجوز أن يكون مستكملا بغيره، أو يحدث فيه كمال لم يكن فيه، وإلا لكان في ذاته ناقصا، والنقص منفي عنه تعالى بإجماع جميع العقلاء، وأيضا يستلزم الاحتياج إلى الغير في الكمل